

تحديد اقاليم الجريمة في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧

الكلمات المفتاحية: اقاليم . الجريمة . ديالى

ا. د حميد علوان محمد الساعدي

م. م حوراء عبد الحسن ناصر الخفاجي

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

المديرية العامة لتربية ديالى

hamed.ge.hum@uodiyala.edu.iqMekliwii00@gmail.com

الملخص

من الاتجاهات الحديثة في الدراسات السكانية هو البحث في مواضيع تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالسكان ومشكلاتهم الاجتماعية، وفي هذا الصدد اتجه البحث لتحديد العلاقة ما بين متغيرات البحث(المتغيرات المستقلة/الثابتة والمتغيرات التابعة لها)والمتمثلة بمتغير حجم السكان والمساحة الجغرافية والكثافة السكانية وعلاقتها بحجم الجريمة وكثافتها بحسب اضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧.

يعد تحديد اقليم الجريمة احدى الطرق الحديثة المتبعة في وضع السياسات الاجتماعية لمعالجة المشكلات وحلها، اعتمادا على التوزيع المكاني للظواهر والمشكلات الاجتماعية، وصولا الى انتهاج سياسة مكانية تتناسب مع تركيز مشكلة الجريمة ووصفها في مناطق محددة، وبذلك يسهم البحث الجغرافي في وضع سياسات اجتماعية (Social policy) تتناسب مع ذلك التوزيع الجغرافي للمشكلة، بعبارة ادق تعتمد سياسة مكانية (Area based policies) تتناسب مع تركيز مشكلة الجريمة عند حيز جغرافي معين وحدتها.

وعليه يمكن تحديد اقاليم للجريمة في محافظة ديالى من خلال اعتماد معطيات جغرافية في ايجاد تراتيب لاقضية المحافظة لكلا من رتب حجم السكان ورتب الكثافة السكانية ورتب المساحة الجغرافية ورتب حجم الجريمة ورتب كثافة الجريمة ورتب نسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان ، وذلك من خلال اعادة ترتيب اضية محافظة ديالى بناء على مجموع هذه التراتيب للمعطيات الواردة ويمكننا تحديد هذه الاقاليم للجريمة في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧.

المقدمة

تعرف الجريمة من وجهة نظر جغرافية الجريمة انها: (دراسة العوامل الطبيعية والبشرية ومدى تأثيرها على واقع الجريمة، فضلا عن دراسة الجريمة من خلال ارتباطاتها المكانية)^(١)، وبذلك يتضح ان مصطلح جغرافية الجريمة نشأ تحت مظلة علم الاجرام

الكارتوكرافي (Carrographic Criminolgy) في اوربا مطلع القرن التاسع عشر، وقد ادى تطوره الى ظهور مجموعة من الدراسات الأيكولوجية التي تبلورت ضمن الاطار العام لجغرافية الجريمة في اتجاهات عدة متميزة لمعالجة مشكلة ظاهرة الجريمة مكانيا، واهم هذه الاتجاهات تلك التي تتعامل مع الجريمة ضمن الحيز الحضري والنطاق الريفي من مدخل مكاني تحليلي، ويعود ذلك الى ان السلوك البشري في اغلب جوانبه ما هو الا نتيجة لتفاعل الانسان مع البيئة المحيطة به^(٢).

ولاجل تحقيق فرضية البحث واهدافه من خلال تحليل نتائج البحث وللوصول عند مقترحات معالجة المشكلة تم تقسيم البحث على النحو الاتي:

اولا: الاطار النظري للبحث:

١. مشكلة البحث:

(هل هناك تباين مكاني للجريمة في محافظة ديالى يمكن حصرها في اقاليم للتوزيع اعتمادا على بيانات السكان وكثافتهم والجريمة وكثافتها ونسبتها من سكان اضية المحافظة لعام ٢٠١٧)؟.

٢. فرضية البحث:

يسعى البحث لأثبات فرضية مشكلة البحث:

(يمكن تحديد اقاليم للجريمة في محافظة ديالى من خلال تحديد انماط التوزيع المكاني للسكان والجريمة وكثافتها ونسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان بين اضية المحافظة لعام ٢٠١٧).

٣. اهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الاهداف الاتية :

أ. دراسة حجم السكان والمساحة الجغرافية والكثافة السكانية وعلاقتها بتباين حجم الجريمة وكثافتها بين اضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧.

ب . تحديد انماط التوزيع المكاني للسكان والجريمة وكثافتها وتباين ذلك التوزيع بين اضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧.

ت . الكشف عن علاقة المساحة الجغرافية بتحديد انماط التوزيع المكاني للسكان والجريمة المرتكبة في المحافظة.

ث . تحديد اقاليم الجريمة بين افضية محافظة ديالى للوقوف عند تركيز ارتكابها عند اقليم دون اخر، ليتسنى وضع المسؤولين الامنيين والاداريين والساسة في اطار المشكلة للحد من انتشار الجريمة في منطقة البحث.

٤. اهمية البحث:

تتجسد اهمية البحث في التباين المكاني لأنماط الجريمة في محافظة ديالى بما يلي:
أ. أنها تتناول احدى اهم المواضيع التي لها علاقة مباشرة بأمن المجتمع واستقراره وقيمه الاخلاقية.

ب. قلة الابحاث والدراسات العلمية والتطبيقية في هذا المجال على الرغم من اهمية الموضوع وعلاقته المباشرة بالأمن المجتمعي للمحافظة .

ت. تكمن اهمية البحث في هذه المرحلة التي تشهد تغيرا سريعا يصعب التحكم في مساره احيانا، لذا تطلب البحث الدقيق في دوافع السلوك الاجرامي، محاولة للحد من استفحاله وصعوبة السيطرة عليه.

ث. اثراء المكتبة الجغرافية بمعلومات وبيانات علمية إحصائية عن معدلات الجريمة وانماطها وتباينها مكانيا في محافظة ديالى.

ج. يعد البحث مفتاح لدراسة احد اهم المشكلات الاجتماعية من وجهة نظر جغرافية، وبذلك تكون لبني اولى لدراسات تليها في اطر المشكلات المعاصرة.

٥. منهج البحث:

بما ان المشكلة التي ستم دراستها تتعلق بتحديد اقاليم وأنماط الجريمة في محافظة ديالى وتباينها مكانيا فان انسب المناهج لدراسة هذه المشكلة هو المنهج الوصفي ومنهج المسح الميداني والاجتماعي، لأنه يركز على دراسة الظاهرة الموجودة في مجتمع معين ومكان معين دراسة علمية، ويتناول الاحداث الموجودة بالفعل وقت اجراء البحث الميداني، اضافة الى انه يمكن من معرفة بعض الحقائق التفصيلية عن واقع الظاهرة المدروسة، وتحديد لمشكلات واجراء المقارنة بين واقعين او اكثر واصدار احكام تقويمية على واقع معين، ومن اهم مزاياه انه يمكن من جمع الحقائق عن الظاهرة المدروسة وتحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالتها والوصول الى تعميمات بشأنها، والى جانب هذا المنهج سيتم اعتماد المنهج التحليلي حيث

توزيع حجم السكان وكثافتهم وعلاقته بحجم الجريمة وكثافتها المكانية ونسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان ليتسنى الوقوف عند تحديد اقاليم الجريمة في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧ .

٦. المجال المكاني والبعد الزمني للبحث:

تتمثل منطقة البحث بالحدود الادارية لمحافظة ديالى احدى محافظات العراق ،مركزها مدينة بعقوبة ،وبالباغية مساحتها(١٧٦٨٥)كم^٢ وهي بذلك تشكل(٤,٢ %)من مساحة العراق الكلية البالغة(٤٣٤١٢٨)كم^٢،وبحسب التقسيم الاداري للمحافظة تتكون من ستة اقصية هي كلاً من(قضاء بعقوبة وقضاء الخالص وقضاء المقدادية وقضاء خانقين وقضاء بلد روز وقضاء كفري) ،تقع المحافظة في الجزء الاوسط من شرق العراق، وتمثل خاصرته الجغرافية، أما موقعها الفلكي فتقع بين دائرتين عرض(- ٣٣.٣ ، - ٣٥.٦)شمالاً وخطي طول (٤٤.٢٢ ، ٤٥.٥٦) شرقاً، وبذلك تحتل دائرتين من دوائر العرض الثمانية التي يحتلها العراق ،وخطي طول من الخطوط العشرة التي يحتلها البلد^(٣)، خريطة(١).

اما البعد الزمني للدراسة فقد تجسد بدراسة واقع حال السكان والجريمة في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧.

ثانياً: التوزيع المكاني العددي والنسبي لسكان محافظة ديالى والكثافة السكانية وعلاقة ذلك بحجم الجريمة وكثافتها المسجلة لاقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧:

قبل الخوض في تفاصيل حجم سكان محافظة ديالى والمساحة وكثافتهم السكانية وحجم الجريمة المرتكبة حسب الوحدات الادارية لاقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧، لا بد الاشارة هنا ان الجرائم المسجلة في محاكم اقصية المحافظة لا تمثل كل وحداتها الادارية، وذلك لان خدمات المحاكم القضائية في المحافظة هي خدمة اقليمية ولا تقتصر خدماتها على الوحدة الادارية التي تقع فيها المحكمة القضائية، وعليه فان الخدمة الاقليمية لها سيتم توزيعها الى فئات ليتسنى الوقوف على حجم الجريمة المرتكبة مع تحديد انماط التوزيع المكاني للسكان والجريمة نمط(كثيف،متوسط،منخفض)بحسب اقصية محافظة ديالى على النحو الاتي.

١. التوزيع المكاني العددي والنسبي للسكان حسب اقصية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧:

يعكس التوزيع العددي والنسبي للسكان بصورة عامة الاعداد المطلقة والوزن النسبي للسكان موزعا حسب الحيز الجغرافي، وهو مؤشر رقمي ذو دلالة اولية يعكس مدى قدرة ذلك الحيز لجذب اكبر عدد من السكان وفقا لتوافر عدد من المعطيات والخصائص التي يتمتع بها ذلك الحيز الجغرافي، ومن معطيات جدول (١) يمكن الوقوف عند الحقائق الاتية:

جدول (١) العلاقة بين حجم السكان والمساحة الجغرافية /الكثافة السكانية وحجم الجريمة المرتكبة وكثافة

الجريمة ونسبتها لكل الف من السكان بحسب اقصية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧

التكرار و النسبة الاقصية	حجم السكان	%	المساحة/ كم ^٢	%	الكثافة السكانية نسمة/كم ^٢ الواحد	حجم الجريمة	%	كثافة الجريمة نسمة/كم ^٢	نسبة الجريمة لكل الف من السكان
قضاء بعقوبة	٦١٠١٠٦	٣٦,٧	١٧٨٤	١٠,١	٣٤١,٩	١٧٧٨٤	٣٧,٨	٩,٩	٢٩,١
قضاء المقدادية	٢٥٧٧٨٠	١٥,٥	١١٥٤	٦,٥	٢٢٣,٣	٥٩٣٥	١٢,٥	٥,١	٢٣,٥
قضاء الخالص	٣٥٣٨٨٩	٢١,٣	٣١٥٣	١٧,٩	١١٢,٢	٩٦٨٥	٢٠,٥	٣,١	٢٧,٤
قضاء خانقين	٢٣٥٧٠٤	١٤,١	٣١٥٠	١٧,٨	٧٤,٨	٩٠٧٣	١٩,٢	٢,٨	٣٨,٥
قضاء بلد روز	١٥٠٣٢٠	٩,١	٦٨٥٤	٣٨,٨	٢٢	٢٢١٦	٤,٧	٠,٣	١٤,٧
قضاء كفري	٥٢٢١٠	٣,٢	١٥٩٠	٨,٩	٣٢,٨	٢٤١٣	٥,٢	١,٥	٤٦,٢
المجموع الكلي	١٦٦٠٠٠٩	١٠٠	١٧٦٨٥	١٠٠	٩٣,٨	٤٧١٠٧	١٠٠	٢,٦	٢٨,٤

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على:

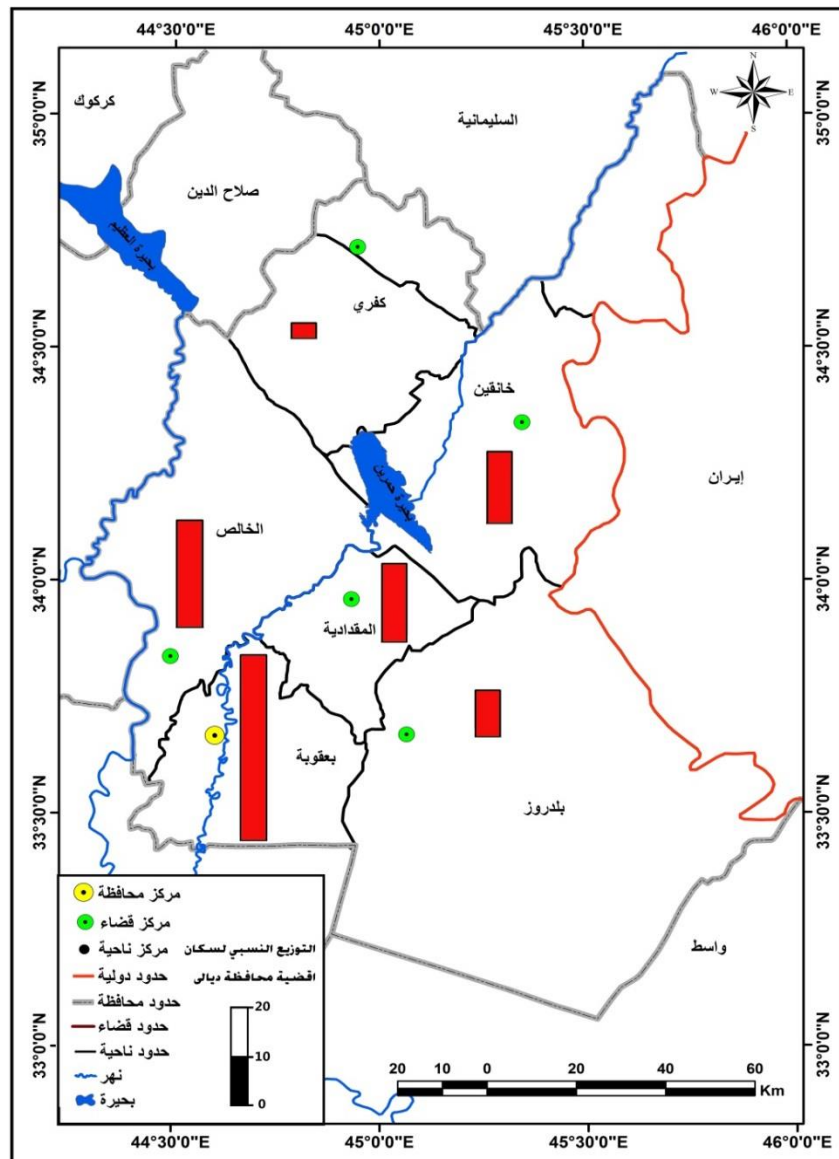
- ١- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية تقديرات السكان لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٧، بيانات غير منشورة، جداول متفرقة.
- ٢- مجلس القضاء الاعلى، محكمة استئناف ديالى، المحكمة الاتحادية، شعبة الاحصاء، سجلات الجرد السنوي للجرائم في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧، بيانات غير منشورة.

* لقد تم حساب نسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان وفقا للمعادلة الاتية: حجم الجريمة/حجم السكان × ١٠٠٠

يتضح ان هناك تباين في التوزيع السكاني بحسب اقصية محافظة ديالى^(٤)، فقد تصدر قضاء بعقوبة باقي اقصية المحافظة مسجلا نحو (٦١٠١٠٦) نسمة ما يشكل نسبته (٣٦,٧%) من المجموع الكلي البالغ (١٦٦٠٠٠٩) نسمة لعام ٢٠١٧، بعده بالمرتبة الثانية قضاء الخالص بواقع (٣٥٣٨٨٩) نسمة ونسبة (٢١,٣%)، ثم قضاء المقدادية (٢٥٧٧٨٠) نسمة ونسبة (١٥,٥%)، واحتل المرتبة الرابعة قضاء خانقين مسجلا (٢٣٥٧٠٤) نسمة ما يشكل

نسبته (١٤,١%) من المجموع، بعده كان قضاء بلد روز مسجلا (١٥٠,٣٢٠) ونسبة (٩,١%)، وكان بالمرتبة الاخيرة قضاء كفري مسجلا نحو (٥٢٢١٠) نسمة اي بنسبة (٣,٢%) من مجموع سكان محافظة ديالى، ويرجع انخفاض نسبة سكان قضاء كفري كون قد تم استبعاد مركز القضاء من الدراسة كونه تحت ادارة اقليم كردستان العراق، ولم تتوفر بيانات عنه، فقد تم حساب عدد سكان ناحيتي قره تبه والجبارة فقط كونها تحت ادارة الحكومة المحلية لمحافظة ديالى، خريطة (٢).

خريطة (٢) التوزيع النسبي للسكان حسب اقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧:



المصدر: الباحثة اعتمادا على بيانات جدول (١)

وعليه يمكن حصر توزيع اعداد السكان النسبي بحسب اقضية محافظة ديالى

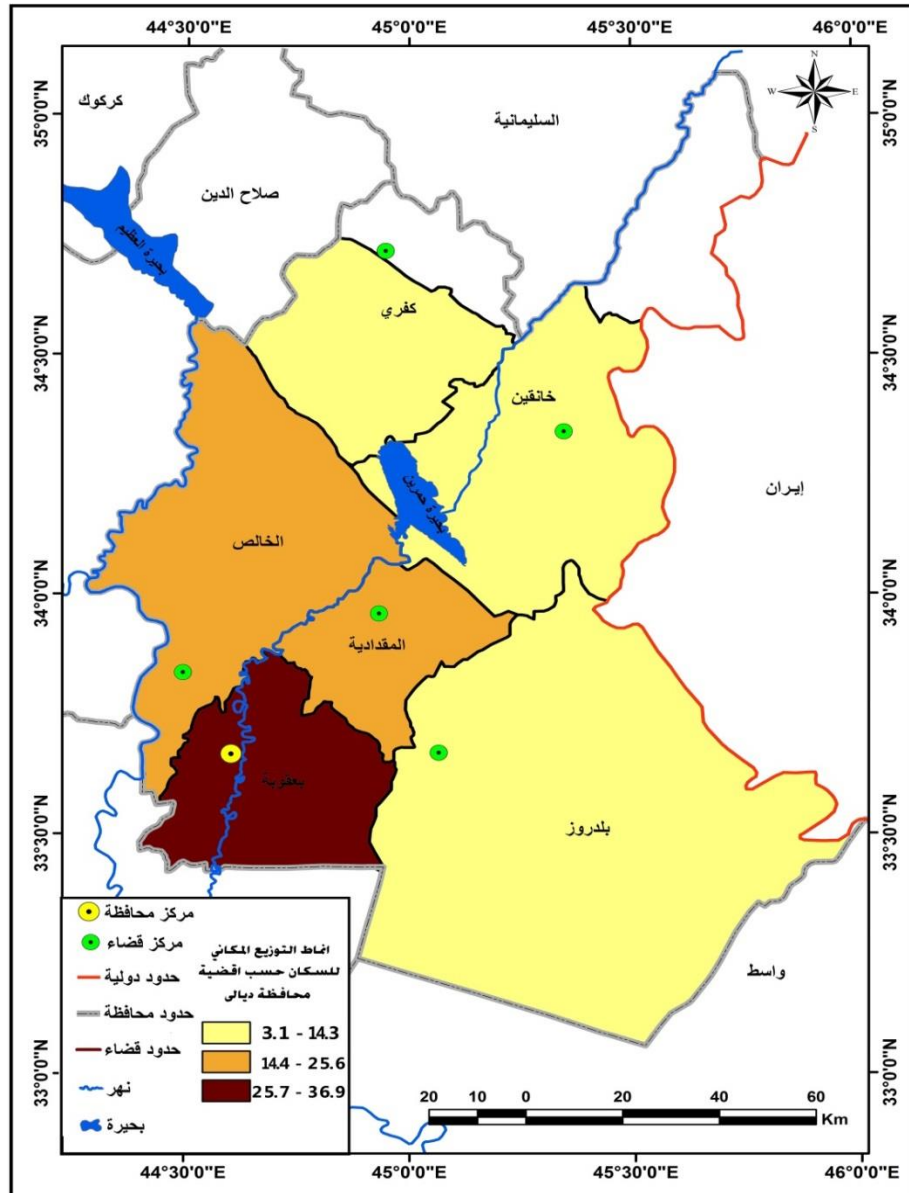
لعام ٢٠١٧ بثلاث فئات نسبية تمثل انماط التوزيع المكاني لسكانها وكما يلي: خريطة (٣):

الفئة الاولى: نمط التوزيع الكثيف النسب بالسكان وتتحصر ما بين (٢٥.٧% - ٣٦.٩%) وتمثل بقضاء بعقوبة.

الفئة الثانية: نمط التوزيع المتوسط النسب السكانية وتتحصر ما بين (١٤.٤% - ٢٥.٦%) وتمثل بكل من قضاء الخالص وقضاء المقدادية.

الفئة الثالثة: نمط التوزيع المنخفض النسب السكانية وتتحصر بين (٣.١% - ١٤.٣%) وتمثل بكل من قضاء بلدروز وقضاء خانقين وقضاء كفري.

خريطة (٣) انماط التوزيع المكاني النسبي للسكان حسب اقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧



المصدر: الباحثة اعتمادا على بيانات جدول (١).

٢. العلاقة بين المساحة الجغرافية وكثافة السكان وحجم الجريمة المرتكبة وكثافتها ونسبها الى السكان بحسب ا قضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧:

ان معطيات جدول (١) وشكل (١) تشير الى ان مساحة محافظة ديالى بلغت نحو (١٧٦٨٥) كم^٢، وبذلك شككت الكثافة السكانية العامة لها بقدر (٩٣,٨%) نسمة/كم^٢ الواحد، مقابل ذلك بلغ حجم الجريمة المرتكبة فيها لعام ٢٠١٧ الى (٤٧١٠٧) جريمة مسجلة في محاكمها القضائية^(١)، وعليه تشكل كثافة الجريمة بما يعادل (٢,٦) نسمة/كم^٢ الواحد في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧.

وعند حساب نسبة الجريمة لكل الف نسمة من سكان محافظة ديالى نجدها تساوي (٢٨,٤) وهي نسبة ليست بالمنخفضة بل تشكل خطرا على سكان المجتمع الديالوي، حيث ان وجودها في المجتمع الواحد قادر على تفشي عدوى السلوك الاجرامي بينهم، فاختلاطهم بافراد اسرهم والاصدقاء ومع اقرانهم وطلبة الصف الواحد في المرحلة الدراسة او حتى مع مجتمع العمل والعامة من الناس، له انعكاساته السلبية على الصحاء منهم من خلال التقليد والمحاكاة والذي بدوره ينعكس سلبا على استقرار المجتمع وامنه، فضلا عن ان سبل المعالجة لمشكلاتهم التي بدورها تثقل ميزانية الدولة وتجهد عزيمة رجال الامن والشرطة وتعرقل اداء الاجهزة الامنية.

ويتضح من الجدول ذاته قد تصدر قضاء بلد روز باقي ا قضية المحافظة من حيث المساحة الجغرافية مسجلا (٦٨٥٤) كم^٢، وبنسبة (٣٨,٨%) من المساحة الكلية للمحافظة، محتلا بذلك المرتبة الاولى من حيث المساحة الجغرافية، وبذلك تشكل كثافة سكان القضاء بما يقارب (٢٢) نسمة/كم^٢، محتلا بها المرتبة الاخيرة بين ا قضية محافظة ديالى، في حين نلاحظ ان قضاء بلد روز سجل ادنى النسب بالجريمة (٤,٧%) حيث بلغت (٢٢١٦) جريمة مسجلة في محاكمة القضائية من اصل (٤٧١٠٧) جريمة مسجلة في المحافظة، وبذلك تشكل كثافة الجريمة في قضاء بلد روز (٠,٣) نسمة/كم^٢ الواحد محتلا المرتبة الاخيرة من حيث كثافة الجريمة مقارنة با قضية المحافظة الاخرى.

و انه سجل ادنى النسب للجريمة لكل الف نسمة من سكانه حيث بلغت (١٤,٧) بالف محتلا بها المرتبة الاخيرة بين ا قضية محافظة ديالى، وهو مؤشر ايجابي لسكان قضاء بلد روز.

ويبدو ان اتساع مساحة القضاء وانخفاض الكثافة السكانية كان لها دورها الكبير في انخفاض نسبة الجريمة المرتكبة وكثافتها حيث سجلت ادناها مقارنة بباقي اقصية محافظة ديالى، فسعة المساحة الجغرافية تلعب دورا كبيرا في الانتشار المبعثر للمستوطنات البشرية والوحدات العمرانية، فضلا عن دورها في تسهيل هروب واختفاء المجرمين ومن ثم صعوبة ملاحظتهم من قبل اجهزة الامن بكافة عناصرها، وقد تتداخل عوامل اخرى الى جانب المساحة والكثافة السكانية في انخفاض نسب الجرائم المسجلة في قضاء بلد روز حيث قوة الترابط الاجتماعي بين افراد مجتمعة يطغي على خاصية سكانه التي جعلت من العادات والتقاليد الاجتماعية اكثر فرضا لسيادة القانون ذاته، ويمكن عده منطقة طاردة للجريمة من وجهة نظر جغرافية الجريمة.

بالمرتبة الثانية جاء قضاء الخالص اذ بلغت مساحته الجغرافية نحو (٣١٥٣) كم^٢، وبنسبة (١٧,٩ %) من مساحة المحافظة، وبذلك سجلت كثافة السكانية (١١٢,٢) نسمة/كم^٢، محتلا بذلك المرتبة الثالثة من حيث الكثافة السكانية بين اقصية محافظة ديالى. وعلى ما يبدو ان قضاء الخالص سجل المرتبة الثانية بعد قضاء بعقوبة بحجم الجريمة المسجلة في محاكمة القضائية حيث بلغت نحو (٩٦٨٥) جريمة ما يشكل نسبتها (٢٠,٥ %) من اصل (٤٧١٠٧) جريمة في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧، وبناء على ذلك تشكل كثافة الجريمة في قضاء الخالص (٣,١) نسمة/كم^٢ الواحد، متبواً بذلك المرتبة الرابعة من حيث كثافة الجريمة بين اقصية المحافظة، اما نسبة الجريمة لسكان قضاء الخالص فيبدو انها احتلت المرتبة الرابعة ايضا مسجلة (٢٧,٤) نسمة بالالف.

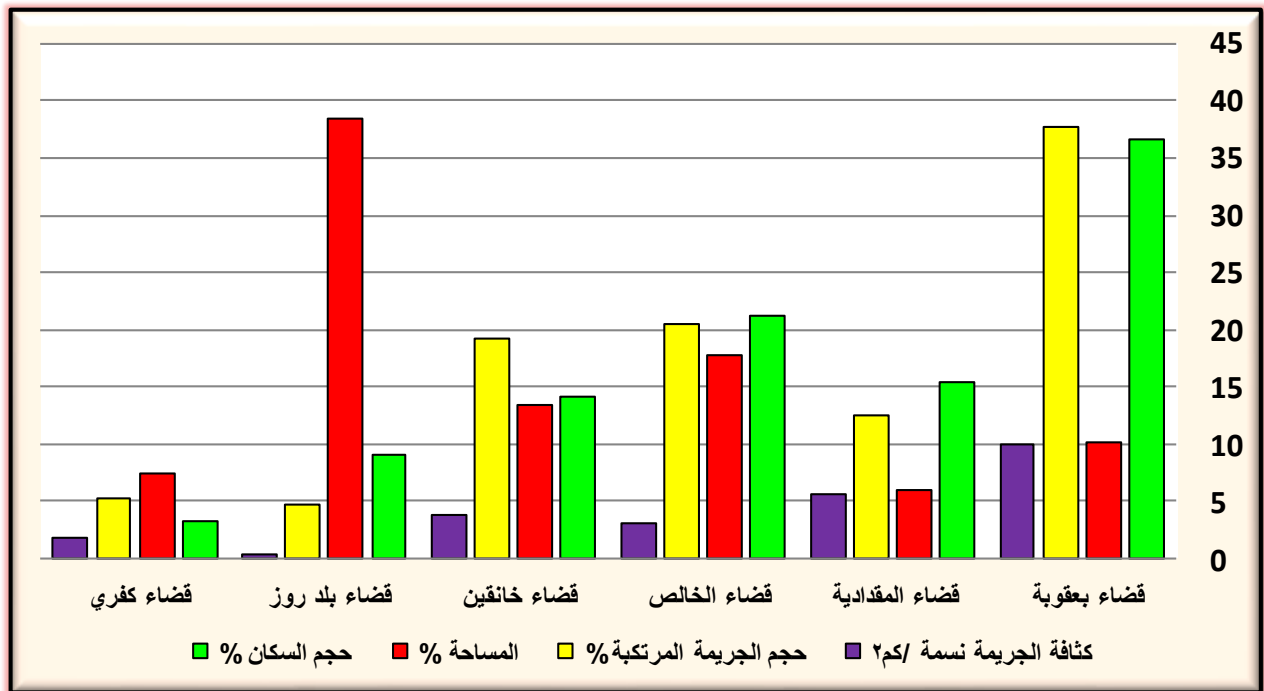
المرتبة الثالثة لقضاء خانقين حيث بلغت مساحة القضاء نحو (٣١٥٠) كم^٢، وهي ما نسبته (١٧,٨ %) من مساحة المحافظة الكلية، مقابل ذلك سجل كثافة سكانية بواقع (٧٤,٨) نسمة/كم^٢، محتلا بذلك المرتبة الرابعة من حيث كثافة السكان بين اقصية محافظة ديالى.

ولذلك فقد سجل قضاء خانقين عدد جرائم بنحو (٩٠٧٣) جريمة، وهو ما نسبته (١٩,٢ %) من مجموعها الكلي محتلا بذلك المرتبة الثالثة بحجم الجريمة بعد قضائي بعقوبة والخالص، وبذلك يسجل كثافة جريمة بما يقارب (٢,٨) نسمة/كم^٢ الواحد، وهذا يعني انه احتل المرتبة الرابعة بكثافة الجريمة في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧.

اما نسبة الجريمة الى حجم السكان فقد احتل المرتبة الثانية مقارنة باقضية محافظة ديالى ، اذ سجلت (٣٨,٥) لكل (١٠٠٠) نسمة من سكان قضاء خانقين .
 وكان قضاء بعقوبة بالمرتبة الرابعة من حيث المساحة الجغرافية حيث بلغت (١٧٨٤) كم^٢ ، ونسبته (١٠,١) من المساحة الكلية لمحافظة ديالى ، مقابل ذلك احتل المرتبة الاولى بكثافته السكانية البالغة (٣٤١,٩) نسمة/كم^٢ .

شكل (١) التمثيل النسبي للسكان وعلاقتها بالمساحة الجغرافية /الكثافة السكانية وحجم الجريمة المرتكبة

وكثافتها لاقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧



المصدر: اعتمادا على معطيات جدول (١).

ان صغر مساحة قضاء بعقوبة رافقها الكثافة السكانية المرتفعة ،ساهمت بشكل كبير بارتفاع اعداد الجرائم المسجلة في محاكمة القضاية ،اذ سجل نحو (١٧٧٨٤) جريمة ما يعادل (٣٧,٨%) من مجموع (٤٧١٠٧) جريمة في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧ ، وبذلك يحتل المرتبة الاولى في كثافة الجريمة المسجلة لتصل الى (٩,٩) نسمة/كم^٢ الواحد .
 لكنه احتل المرتبة الثالثة عند حساب نسبة الجريمة لكل الف نسمة من سكان قضاء بعقوبة مسجلا (٢٩,١).

ويمكن تفسير ارتفاع كثافة الجريمة في القضاء لزيادة اعداد سكانه فضلا عن تواضع مساحته الجغرافية ،فضلا عن كونه المركز الاداري والخدمي والاقتصادي والسياسي والثقافي

والاجتماعي لمحافظة ديالى، وتميزة بتركز الوحدات العمرانية والسكانية والاسكانية جعل من القضاء مركز جذب للجريمة ويمكن وصفه منطقة جريمة من وجهة نظر جغرافية الجريمة. اما المرتبة الخامسة من حيث المساحة الجغرافية فكانت لقضاء كفري حيث شكلت (١٥٩٠) كم^٢، بنسبة (٨,٩ %) من مساحة المحافظة، وبذلك بلغت كثافته السكانية نحو (٣٢,٨) نسمة/كم^٢ محتلا بها المرتبة الخامسة ايضا بين اضية محافظة ديالى. اما حجم الجريمة المسجلة في قضاء كفري فكانت بنحو (٢٤١٣) جريمة ونسبة (٥,٢%) من مجموعها الكلي في محافظة ديالى، وهذا يعني انه احتل المرتبة الخامسة بحجم الجريمة بين اقضيتها، وبناء على ذلك احتل المرتبة الخامسة ايضا بكثافة الجريمة المسجله عنده حيث بلغت (١,٥) نسمة/كم^٢ الواحد.

فيما احتل قضاء كفري الصدارة بين اضية محافظة ديالى من حيث نسبة الجريمة لكل الف من سكانه، اذ بلغت (٤٦,٢) نسمة.

وهنا لا بد من ذكر ان قضاء كفري قد تم استبعاد دراسة مركز القضاء من حيث عدد السكان وكثافتهم ومساحة القضاء وحجم الجريمة المرتكبة ونسبتها اذ انه يقع خارج الحدود الادارية لمحافظة ديالى فهو تابع الى اقليم كردستان العراق اداريا، في حين ناحيتي قره تبه وجبارة تابعة الى الحكم المحلي لمحافظة ديالى.

بالمرتبة الاخيرة جاء قضاء المقدادية من حيث المساحة البالغة (١١٥٤) كم^٢، وبنسبة (٦,٥%) من المساحة الكلية لمحافظة ديالى، مقابل ذلك شكل كثافة سكانية مرتفعة محتلا بها المرتبة الثانية بعد قضاء بعقوبة ومسجلا (٢٢٣,٣) نسمة/كم^٢.

اما حجم الجريمة المسجلة في قضاء المقدادية فقد احتلت المرتبة الرابعة بين اضية محافظة ديالى بواقع (٥٩٣٥) جريمة ونسبة (١٢,٥%) من مجموعها الكلي، وبذلك يشكل كثافة جريمة بما يقارب (٥,١) نسمة/كم^٢ الواحد محتلا بها المرتبة الثانية بعد قضاء بعقوبة. في حين احتل المرتبة الخامسة بين اضية المحافظة بتسجيل نسبة الجريمة لكل الف نسمة من سكانية حيث بلغت (٢٣,٥)، وكما لا بد الاشارة الى انه تم استبعاد ناحية قره تو والميدان من الدراسة كونها تابعة لاقليم كردستان العراق اداريا.

ان ذلك يعني الباحث على تفسير ارتفاع كثافة الجريمة في قضاء المقدادية وذلك لتواضع وصغر مساحته الجغرافية مقارنة بحجم سكانه الذي تقدم به بالمرتبة الثالثة بعد قضاء الخالص.

ان هذا التباين الكثافي والنسبي بين اعداد السكان بين اضية محافظة ديالى وتباين كثافتها السكانية، يرتبط بمجموعة معطياتها الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية وبالاخص الموقع والمساحة الجغرافية، ودور العوامل البشرية مرتببا بالقرب والبعد عن مركز المحافظة وامتداد طرق النقل الاقليمية والمحلية. فضلا عوامل اخرى كاقامة المشاريع الاستثمارية والعمرانية ومشاريع الارواء واستصلاح الاراضي المنجزة فيها. ولا يمكن تجاهل الاحداث السياسية والعسكرية والامنية التي مرت بها المحافظة بعد احداث ٢٠٠٣، وما ترتب عليها من تغير ديموغرافي في توزيع السكان بين تشكيلاتها الادارية، كان له انعكاسا كبيرا على حجم الجريمة المرتكبة وكثافتها وتباينها من قضاء لآخر.

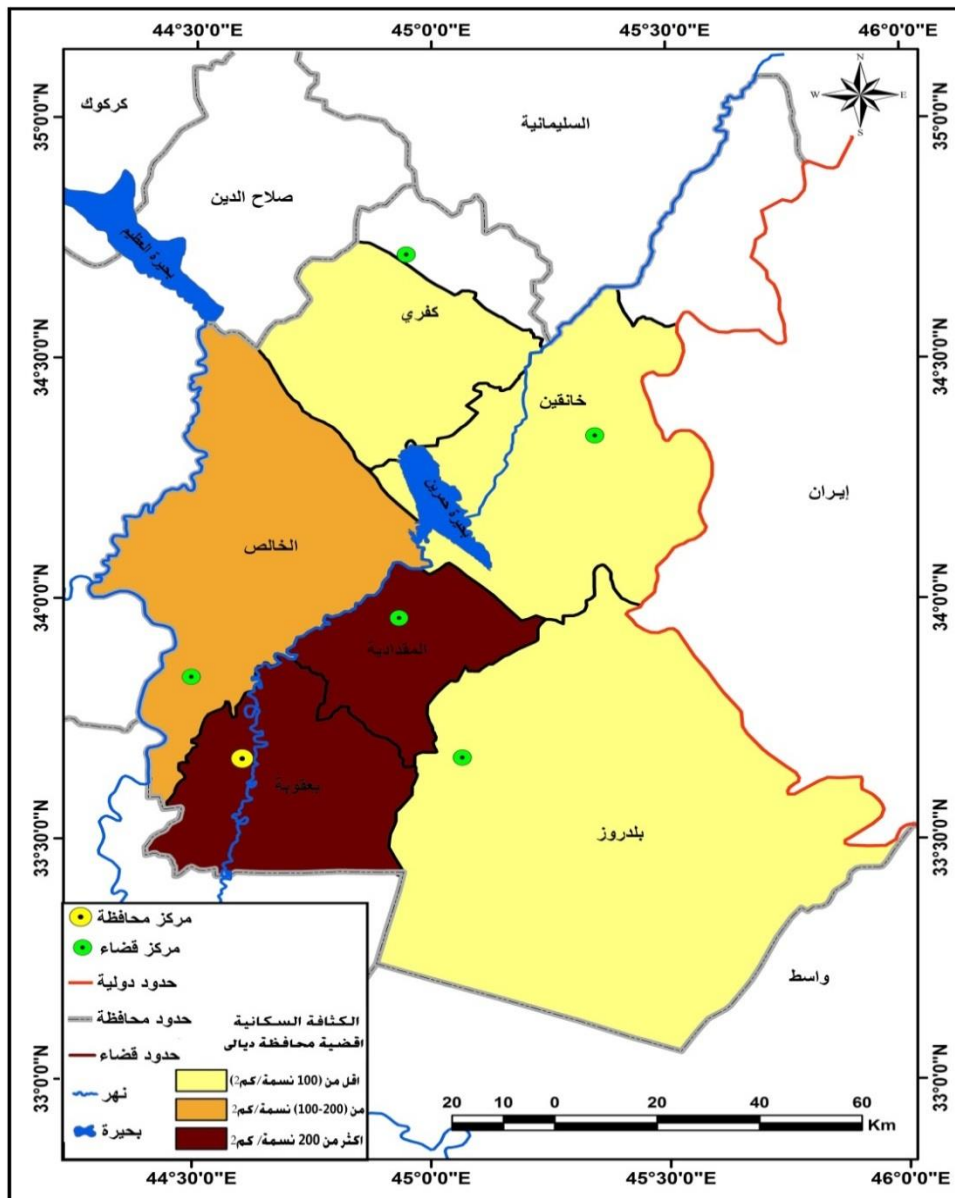
وبناء على ما سبق ذكره يمكن حصر انماط الكثافة السكانية بثلاث مستويات ليتسنى تحديد انماط توزيعها جغرافيا بحسب اضية محافظة ديالى وكما يلي، خريطة (٤):

المستوى الاول: نمط مرتفع الكثافة السكانية اكثر من (٢٠٠) نسمة/كم^٢ الواحد: والذي شمل كلا من قضاء بعقوبة حيث سجل كثافة سكانية نحو (٣٤١,٩) نسمة/كم^٢ الواحد، وقضاء المقدادية مسجلا (٢٢٣,٣) نسمة/كم^٢.

المستوى الثاني: نمط متوسط الكثافة السكانية ما بين (١٠٠-٢٠٠) نسمة/كم^٢ الواحد: وشمل قضاء الخالص مسجلا (١١٢,٢) نسمة/كم^٢ الواحد.

المستوى الثالث: نمط منخفض الكثافة السكانية اقل من (١٠٠) نسمة/كم^٢ الواحد: وشمل كلا من قضاء خانقين مسجلا (٧٤,٨) نسمة/كم^٢ الواحد وقضاء كفري (٣٢,٨) نسمة/كم^٢، وقضاء بلدروز مسجلا (٢٢) نسمة/كم^٢ الواحد.

خريطة (٤) انماط التوزيع المكاني الكثافي للسكان حسب اقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧:



المصدر: الباحثة اعتمادا على معطيات جدول (١)

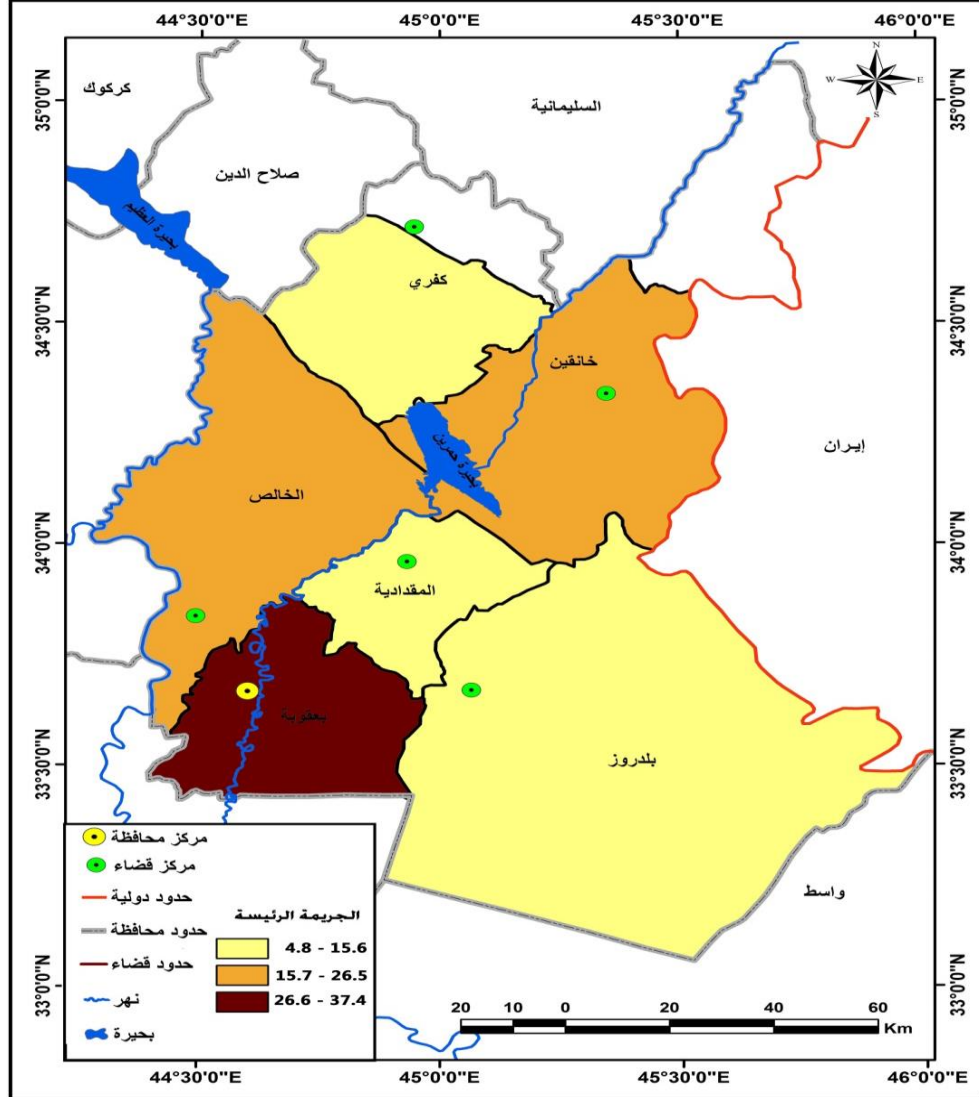
و يمكن استنباط نمط توزيع مكاني اعتمادا على نسب حجم الجريمة المرتكبة بعد حصرها بثلاث فئات ليتسنى تحديد انماط ذلك التوزيع جغرافيا بحسب اقضية محافظة ديالى وكما يلي، خريطة (٥):

- النمط الكثيف الجريمة: والذي ينحصر ما بين (٢٦,٦% - ٣٧,٨%) وتضم قضاء بعقوبة فقط.
- النمط المتوسط الجريمة: والذي ينحصر ما بين (١٥,٧% - ٢٦,٥%) وتضم قضاء الخالص وقضاء خانقين.

- النمط المنخفض الجريمة: والذي ينحصر ما بين (٤,٧ % - ١٥,٦ %) ويضم كلا من قضاء المقدادية وقضاء كفري وقضاء بلا روز.

خريطة (٥) انماط التوزيع المكاني لنسب حجم الجريمة حسب اقسية محافظة ديالى

لعام ٢٠١٧



المصدر: اعتمادا على معطيات جدول (١).

ومن خلال مقارنة الخريطة السابقة التي توضح انماط التوزيع المكاني للسكان مع خريطة انماط التوزيع المكاني للمجموع الكلي للجريمة حسب اقسية محافظة ديالى يمكن تمييز بين المناطق الاكثر استقطابا للجريمة من غيرها وعلاقة ذلك بحجم السكان في محافظة ديالى. من جانب اخر يمكن تحديد انماط توزيع مكاني لكثافة الجريمة في اقسية محافظة ديالى

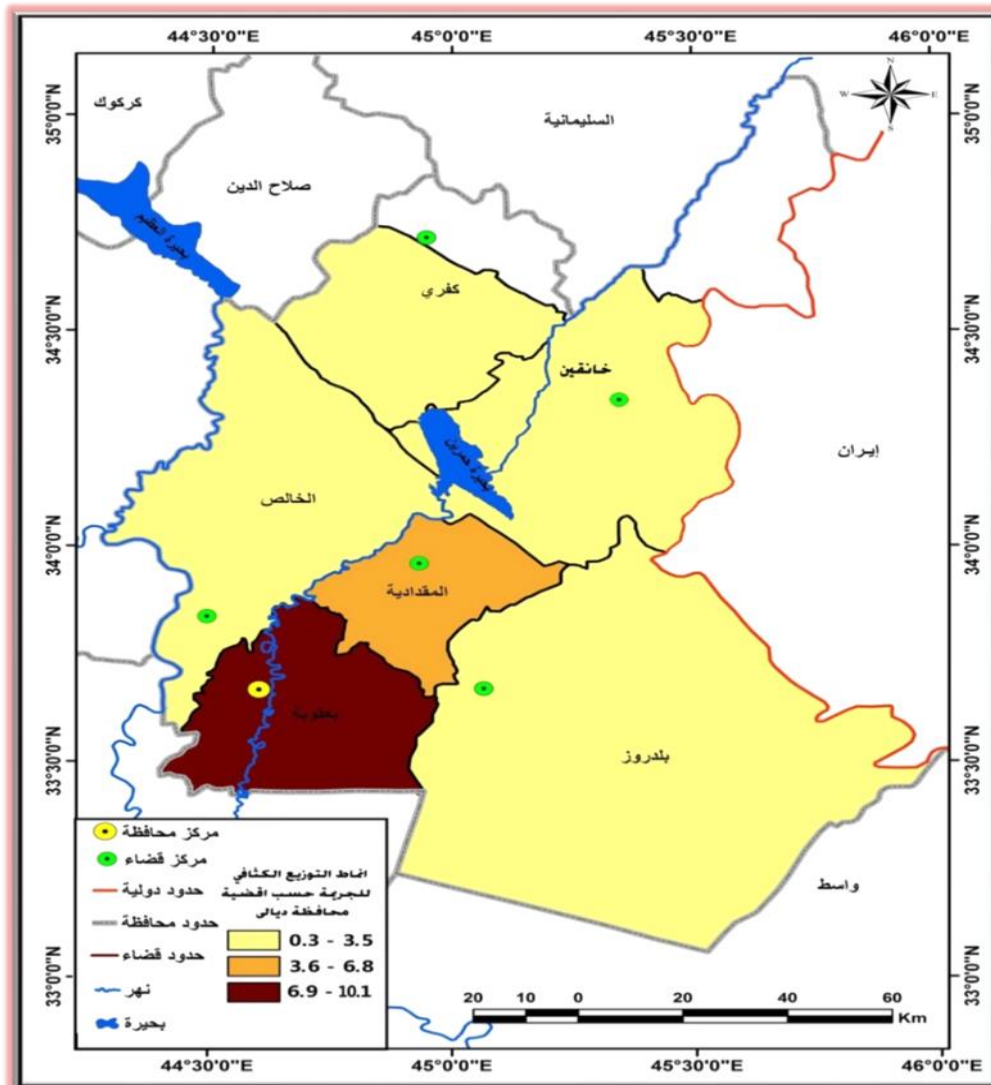
اعتمادا على مقدار كثافتها في كل قضاء ويمكن تحديدها بثلاث فئات او مستويات تمثل كثافة الجريمة، وعلى النحو الاتي، خريطة (٦):

المستوى الاول: نمط مرتفع بكثافة الجريمة اذ انحصر بالفئة ما بين (٩,٩-٦,٩) وشمل قضاء بعقوبة فقط.

المستوى الثاني: نمط متوسط بكثافة الجريمة انحصر بالفئة ما بين (٦,٨ . ٣,٩) وتمثل بقضاء المقدادية فقط.

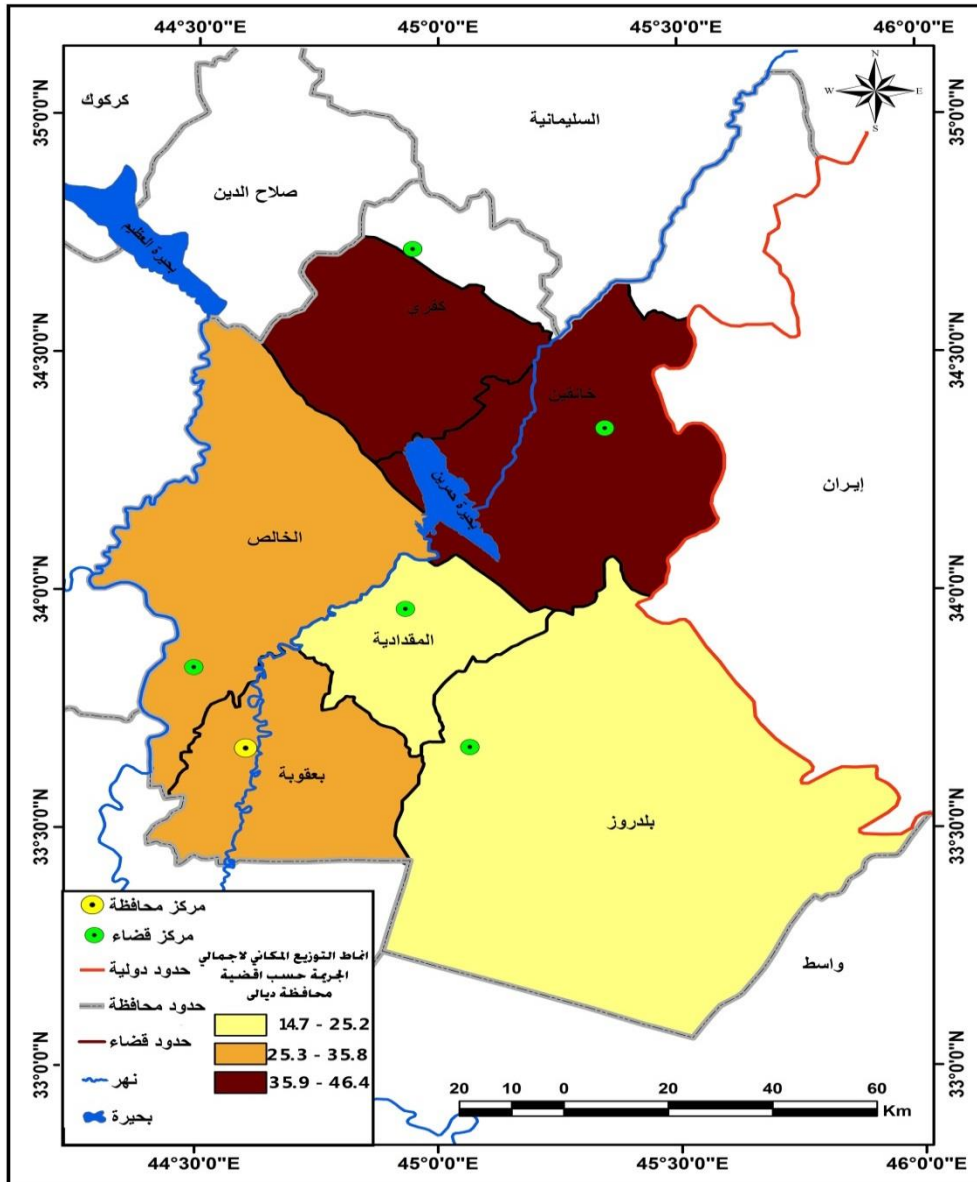
المستوى الثالث: نمط منخفض بكثافة الجريمة انحصر بالفئة ما بين (٣,٨ - ٠,٣) وتمثل بكلا من قضاء الخالص وقضاء خانقين وقضاء كفري وقضاء بلدروز.

خريطة (٦) انماط التوزيع الكثافي للجريمة حسب اقسية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧:



المصدر: الباحثة اعتمادا على معطيات جدول (١)

اما نسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان فيمكن حصر قيمها بثلاث فئات او مستويات ليتسنى رسم نمط توزيعي لها حسب اقسية محافظة ديالى، لتأخذ التوزيع الاتي، خريطة(٧):
 المستوى الاول: نمط مرتفع النسبة اذ انحصر بالفئة ما بين (٣٥,٩% - ٤٦,٤%) وشمل بها كلا من قضاء خانقين وقضاء كفري.
 المستوى الثاني: نمط متوسط النسبة حيث انحصر بالفئة ما بين (٢٥,٣% - ٣٥,٨%) وتمثل بكلا من قضاء بعقوبة وقضاء الخالص.
 المستوى الثالث: نمط منخفض النسبة حيث انحصر بالفئة ما بين (١٤,٧% - ٢٥,٢%) وشمل بها كلا من قضاء المقدادية وقضاء بلدروز.
 خريطة(٧) انماط التوزيع المكاني لنسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان حسب اقسية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧



المصدر: الباحثة اعتمادا على معطيات جدول(١)

وبناء على ما سبق يمكن تحديد اقاليم للجريمة في محافظة ديالى من خلال اعتماد معطيات جدول (١) في ايجاد تراتيب لاقضية المحافظة لكلا من رتب حجم السكان ورتب الكثافة السكانية ورتب المساحة الجغرافية ورتب حجم الجريمة ورتب كثافة الجريمة ورتب نسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان ، وذلك من خلال اعادة ترتيب اقضية محافظة ديالى بناء على مجموع التراتيب لهذه المعطيات يمكننا تحديد اقاليم الجريمة في محافظة ديالى

رتب المعطيات الجغرافية الاقضية	رتب حجم السكان	رتب المساحة الجغرافية	رتب كثافة السكان	رتب حجم الجريمة	رتب كثافة الجريمة	رتب نسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان	مجموع التراتيب
قضاء بعقوبة	١	٤	١	١	١	٣	١١
قضاء المقدادية	٣	٦	٢	٤	٢	٥	٢٢
قضاء الخالص	٢	٢	٣	٢	٣	٤	١٦
قضاء خانقين	٤	٣	٤	٣	٤	٢	٢٠
قضاء بلد روز	٥	١	٦	٦	٦	٦	٣٠
قضاء كفري	٦	٥	٥	٥	٥	١	٢٧

لعام ٢٠١٧ وكما يلي، جدول (٢)، خريطة (٨):

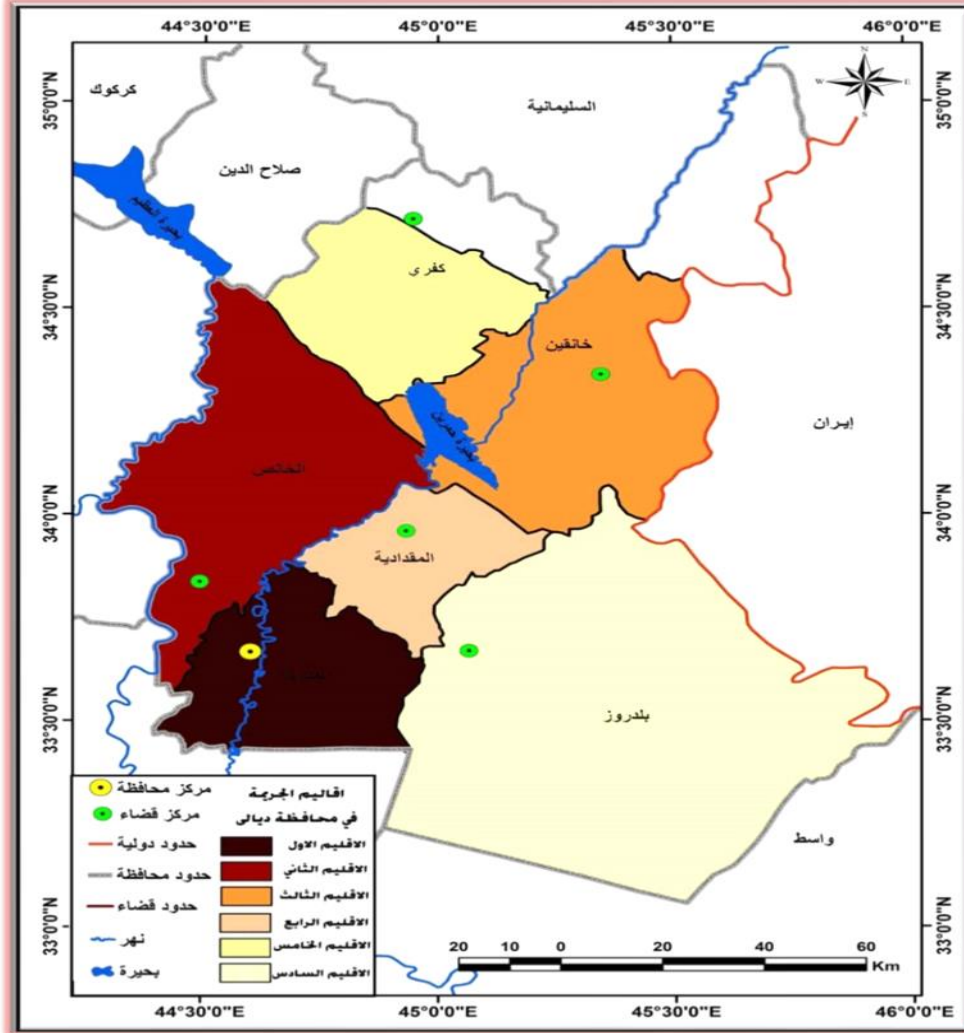
جدول (٢) تسلسل رتب (حجم السكان/المساحة الجغرافية/كثافة السكان/حجم الجريمة/كثافة الجريمة/نسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان) حسب اقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧ المصدر: اعتماد على معطيات جدول (١).

ويبدو من جدول الرتب ان قضاء بعقوبة سجل ادناها وبالتالي يمثل الاقليم الاول الكثيف جدا جدا بالجريمة، وعليه يعد هذا الاقليم اكثر اقاليم واقضية المحافظة حاجة لتركيز الجهود الامنية والقانونية والسياسية للحد من تركيز الجريمة فيه.

اما قضاء الخالص فمثل الاقليم الثاني الكثيف جدا بالجريمة، في حين مثل قضاء خانقين الاقليم الثالث الكثيف الجريمة، وكان الاقليم الرابع المقدادية المتوسط الجريمة ،بينما قضاء كفري الاقليم الخامس المنخفض الجريمة، وبالمرتبة الاخيرة مثل قضاء بلد روز الاقليم السادس المنخفض جدا بالجريمة، مما يشير لدور حجم وكثافة السكان فضلا عن المساحة الجغرافية وحجم الجريمة وكثافتها ونسبة الجريمة من السكان لكل الف نسمة، دورا كبيرا في استتباب اقليم للجريمة اي الحيز الجغرافي الاكثر تركزا واستقطاب لها وفقا للمعطيات الجغرافية المذكورة، وهي محاولة رابدة في رسم حدود اقاليم الجريمة في محافظة ديالى بهدف وصف الانماط المكانية للجريمة للاستفادة من النتائج التي توصلت لها الدراسة مما يوفر ارضية

علمية صلبة لرسم السياسات الاجتماعية واتخاذ قرارات تتناسب مع حاجة كل منطقة وظروفها، للحد من هذه الظاهرة وتحجيمها وهنا يكمن دور الجغرافي في خدمة مجتمعة.

خريطة (٨) التمثيل الجغرافي لاقليم الجريمة الستة في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧:



المصدر: الباحثة اعتمادا على معطيات جدول (١) و(٢).

ان تحديد اقاليم الجريمة يعد احد الاساليب الحديثة في السياسة الاجتماعية اعتمادا على التوزيع المكاني للظواهر والمشكلات الاجتماعية، وصولا الى انتهاج سياسة مكانية تتناسب مع تركيز المشكلة ووصفها في مناطق محددة، وبذلك يسهم البحث الجغرافي في وضع سياسات اجتماعية (Social policy) تفصيلية تتناسب مع ذلك التوزيع الجغرافي، بعبارة ادق تعتمد سياسة مكانية (Area based policies) تتناسب مع تركيز مشكلة الجريمة وحدتها^(٧).

الاستنتاجات:

بعد دراسة حجم السكان والمساحة الجغرافية والكثافة السكانية لكل قضاء من اضية محافظة ديالى وعلاقة ذلك بحجم الجريمة المرتكبة وكثافتها ونسبتها لكل الف نسمة من سكان المحافظة لعام ٢٠١٧ تبين النتائج الاتية:

١. تصدر قضاء بعقوبة المرتبة الاولى بعدد سكانية مشكلا نمط التوزيع الكثيف بالسكان والذي انحصر ما بين (٢٥,٧% - ٣٦,٩%)، في حيث مثل نمط التوزيع المتوسط النسب السكانية (١٤,٤% - ٢٥,٦%) بكل من قضاء الخالص وقضاء المقدادية، اما نمط التوزيع المنخفض (٣,١% - ١٤,٣%) فقد تمثل بكل من قضاء بلدروز وقضاء خانقين وقضاء كفري.

٢. وضح البحث المساحة الجغرافية لكل قضاء في المحافظة، حيث ان قضاء بلدروز اكبرها بينما كان قضاء المقدادية اصغرها مساحة ولعلاقة ذلك بكثافة السكان ،تم تحديد نمط توزيع مكاني لها فكان بالمستوى الاول: مرتفع الكثافة السكانية اكثر من (٢٠٠) نسمة/كم^٢ الواحد والذي شمل كلا من قضاء بعقوبة وقضاء المقدادية ،اما متوسط الكثافة السكانية (١٠٠-٢٠٠) نسمة/كم^٢ الواحد فشمّل قضاء الخالص ،بينما المنخفض الكثافة السكانية (١٠٠) نسمة/كم^٢ الواحد شمل كلا من قضاء خانقين وقضاء كفري وقضاء بلدروز.

٣. عند تحديد انماط توزيع مكاني لحجم الجريمة المرتكبة في كل قضاء تبين النمط الكثيف الجريمة ينحصر (٢٦,٦% . ٣٧,٨%) وتضم قضاء بعقوبة فقط، بينما النمط لمتوسط الجريمة ينحصر (١٥,٧% - ٢٦,٥%) وشمل قضاء الخالص وقضاء خانقين، اما النمط المنخفض الجريمة فايحصر (٤,٧% . ١٥,٦%) وضم كلا من قضاء كفري وقضاء المقدادية وقضاء بلدروز.

٤. اما علاقة المساحة الجغرافية بحجم الجريمة المرتكبة والتي تمثل كثافتها فقد تم تحديدها بانماط توزيع مكاني لها وتبين مرتفع بكثافة الجريمة انحصر بالفئة (٦,٩ - ١٠,١) وشمل قضاء بعقوبة فقط، ومتوسط بكثافة الجريمة (٣,٦ - ٦,٨) وتمثل بكلا من قضاء خانقين وقضاء المقدادية، اما المنخفض بكثافة الجريمة (٠,٣ - ٣,٥) فقد تمثل بكل من قضاء كفري وقضاء الخالص وقضاء بلدروز.

٥. وعند حساب نسبة الجريمة لكل الف نسمة من سكان اضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧ اتضح انها مرتفعة النسبة (٣٥,٩% - ٤٦,٤%) وشمل بها كلا من قضاء خانقين وقضاء

كفري، ومتوسطة النسبة (٢٥,٣% - ٣٥,٨%) شملت قضاء بعقوبة وقضاء الخالص، اما المنخفض النسبة حيث انحصر بالفئة (١٤,٧% - ٢٥,٢%) متمثلة بكلا من قضاء المقدادية وقضاء بلدروز.

٦- وتوصلت الدراسة انه باعادة حساب تراتيب الرتب للمعطيات الجغرافية المتمثلة بحجم وكثافة السكّانة والمساحة الجغرافية وعلاقتها بحجم وكثافة الجريمة ونسبتها لكل الف نسمة ان هناك اقاليم للجريمة في محافظة ديالى حيث تمثلت بالاقليم الاول بقضاء بعقوبة الكثيف جدا جدا بالجريمة، اما قضاء الخالص فمثل الاقليم الثاني في حين قضاء خانقين الاقليم الثالث الكثيف الجريمة، وكان الاقليم الرابع المقدادية المتوسط الجريمة، بينما قضاء بلد روز الاقليم الخامس المنخفض الجريمة، وبالمرتبة الاخيرة مثل قضاء كفري الاقليم السادس المنخفض جدا بالجريمة، مما يشير لدور المعطيات الجغرافية السابقة في استنباط اقليم للجريمة اي الحيز الجغرافي الاكثر تركزا واستقطاب لها وهي محاولة رابدة في رسم حدود اقاليم الجريمة في محافظة ديالى بهدف وصف الانماط المكانية للجريمة للاستفادة من النتائج التي توصلت لها الدراسة مما يوفر ارضية علمية صلبة لرسم السياسات الاجتماعية واتخاذ قرارات المناسبة للحد من الجريمة.

التوصيات:

١- بما ان دراسة (جغرافية الجريمة) ذات اهمية كبيرة ومن المواضيع الحديثة في العراق ومحافظة ديالى على وجه الخصوص، يتطلب الامر الاهتمام بهكذا بحوث كونها تتناول مشكلة واقعية تمس حياة السكان، الا وهي موضوع الجريمة ولتحقيق نجاحه في منطقة البحث ولتفادي الاخطاء الناتجة عن الاجتهاد والتردد في النتائج، لابد من العودة الى الكتابات السابقة المتعلقة في دراسات مدن محافظة ديالى بأجمعها للاستفادة منها متمثلة بدراسة التركيب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لسكانها، فضلا عن دراسة التركيب العمراني لوحداتها وطبيعة التصميم الاساس لمدينتها ولا ينسى في ذلك دراسة توزيع مراكز الشرطة والاجهزة الامنية في محافظة ديالى ومدى كفاءة وكفاية توزيعها وتحديد الحاجة الفعلية المحلية لأجهزة الشرطة والامن المجتمعي في ضوء التركيب الاجتماعي والاقتصادي لسكانها واتجاهات الجريمة فيها، لذلك يتطلب كلا منا اعادة الكشف عن ما اغفلته الدراسات السابقة لسبب او بدونه كما نحتاج اكثر من اي وقت اخر مضي اعادة اكتشاف مجتمعا ويتطلب

الواجب العلمي توثيق المتغيرات التي طرأت وستطراً على ظواهر المجتمع الديالوي، فمن الواجب الوطني ان ندرس بعمق جميع الظواهر السلبية التي طرأت في المجتمع كلا ضمن اختصاصه الاكاديمي وتخصصه العلمي الدقيق، لقد قدمت الباحثة الواجب العلمي هذا كي تبرز تقصيرنا كباحثين في هذا الجانب، وبما ان هناك نقص في الادبيات الجغرافية سعت الباحثة قصار جهدها في الامام بموضوع البحث والله ولي التوفيق،.

٢. تامل الباحثة من ادارة الشرطة الاهتمام بإحصائيات الجريمة ونشرها حتى يتسنى للباحثين دراستها والتعمق بها وافادة المجتمع من خلال تحليلها وتقديم التوصيات التي تخدم المسؤولين وصناع القرار.

٣. ضرورة ان تعمل وزارة الداخلية ومجلس القضاء الاعلى ومحاكم البلاد على تصنيف الجرائم بأنماطها الرئيسية والفرعية منها الى جرائم حضرية وجرائم ريفية وتوثيق مكان ارتكاب الجريمة ومحل اقامة الجاني ليتسنى للباحثين توزيعها جغرافيا ورسم خرائط للجريمة بشكل يفي دقة الغرض من الدراسة.

Abstract

Determining Crime Regions in Diyala Province During 2017

The paper is extracted from Ph.D. Dissertation

Keywords: crime, regions, Diyala

.Researcher

(Hawra' Abdul Hassan Naser
The General Directorate
of Education in Diyala

Prof

Hameed Alwan Al-Saa'di (Ph.D
University of Diyala
College of Education for Humanities

Among the recent trends in population studies is the research on social, economic and political development issues which are closely related to population and their social problems. In this regard, this paper is carried out to determine the relationship between the study variables of; population size, geographical area and population density and their relation to the size and intensity of crimes in terms of the districts in Diyala province during 2017 .

The specification of crime regions is one of the modern methods used in the development of social policies, based on the spatial distribution of social phenomena and problems, down to the adoption of a spatial policy that commensurate with the concentration and description of the problem in specific areas. Thus, geographical research contributes to the development of detailed social policies which commensurate with such geographical distribution. In more precise terms, adopting a spatial policy (area-based policies) commensurate with the concentration of the problem of crime in a particular geographical area and its intensity.

الهوامش:

- ١- ديفد هربرت، جغرافية الجريمة، ترجمة بنت صالح زعزوع، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠١، ص. ٢١.
- ٢- حيدر عبد الرزاق كمونه، العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة، وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٧، ص. ٥٥.
- ٣- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٧، بيانات غير منشورة.
- ٤- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية تقديرات السكان لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٧، جداول متفرقة، بيانات غير منشورة.
- ٥- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية تقديرات السكان لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٧، جداول متفرقة، بيانات غير منشورة.
- ٦- مجلس القضاء الاعلى، محكمة استئناف ديالى، المحكمة الاتحادية، شعبة الاحصاء، سجلات الجرد السنوي للجرائم في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧، بيانات غير منشورة.
- ٧- مضر خليل العمر، واكرم عبد الرزاق المشهداني، الانماط المكانية للجريمة في العراق ١٩٧٩-١٩٩٠، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، مركز البحوث والدراسات، ١٩٩٢، ص. ٤.

المصادر:

- العمر ،مضر خليل، واكرم عبد الرزاق المشهداني، الانماط المكانية للجريمة في العراق ١٩٧٩-١٩٩٠، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، مركز البحوث والدراسات، ١٩٩٢.
- كمونه ،حيدر عبد الرزاق، العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة، وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٧.
- مجلس القضاء الاعلى، محكمة استئناف ديالى، المحكمة الاتحادية، شعبة الاحصاء، سجلات الجرد السنوي للجرائم في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧، بيانات غير منشورة.
- هربرت ،ديفد، جغرافية الجريمة، ترجمة بنت صالح زعزوع، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠١.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لمساحة اقصية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧، بيانات غير منشورة.